الخطوة الثامنة

إعداد النتائج المتوقعة للبحث

الخطة:

1) الاشارة إلى النتائج الأولية
2) تحديد النتائج المتوقعة للبحث
3) الاعتبارات الأخلاقية
4) الملخص
5) مثال توضيحي

1. الاشارة إلى النتائج الأولية

في هذه المرحلة من صيرورة عرض هذا العمل، بقي أن نذكر بالنتائج المتوقعة للبحث وبالصعوبات و بحدود الدراسة، و إذا كان ذلك مناسبا، نذكر أيضا بالقضايا الأخلاقية المتعلقة بالبحث.

2. تحديد النتائج المتوقعة للبحث

في نهاية الجزء الذي يتناول الإطار العملي للبحث، أوضحنا اتجاه التغيير في القيمة التي نحن بحاجة إلى إيجادها أو تأكيدها من الفرضية. منذ ذلك الحين، اتخذنا خطوات أخرى سمحت لنا بمواصلة استكشاف طبيعة المعلومات المتوفرة ونوع البيانات المراد معالجتها. لذلك، لدينا الآن ما يكفي من المعلومات لتوقع نتائج البحث المتعلقة بالتحقق من الفرضية بناء على معرفتنا الحالية لموضوع البحث.

حاليا علينا عرض النتائج المبكرة التي تأتي وفق التطور المنطقي لمشروع البحث و تحديد الاستنتاجات الممكنة من بحثنا. وهكذا، نقدم لأنفسنا وللآخرين مؤشرا إضافيا للحكم على تماسك مشروع بحثنا. علينا أن نبرهن أيضا أن الجهد الأولي من تنظيم البحث متمحور بما فيه الكفاية ليمكننا من الانتقال إلى مرحلة التحيين أو التحديث. وأخيرا، نضيف عنصر الدقة لتقييم أفضل لعملنا في المراحل السابقة من مشروع البحث.

ومن المهم هنا أن نفهم طبيعة العملية، بيان النتائج المتوقعة يضمن تطور منطقي كامل لمشروع البحث، ولكن ليس بأي شكل من الأشكال أن هذه الاستنتاجات يجب أن تؤدي على الإطلاق إلى نهاية

البحث. ما هذه إلا استنتاجات معقولة مبنية على أساس معرفتنا الحالية و ليس النهائية، و بالتقدم الفعلي للبحث نتمكن من تحديد ما إذا كانت هذه النتائج المبكرة صحيحة ام لا. من وجهة نظر عملية البحث نفسها، لا يهم حين عملية التحقق من الفرضيات أن هذه النتائج تكون صحيحة أو خاطئة ؛ ما يهم هو أن نتائج البحث تكون معتمدة على برهنة منطقية ودقيقة و أن مشروع البحث تم إعداده بعناية فائقة.

بالإضافة إلى تحديد الاستنتاجات المبكرة، نحن بحاجة إلى النطق بحدود أو القيود التي اعترضته المشروع وتحديد الصعوبات، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الاطار العملي وجمع المعلومات ومعالجة البيانات. ينبغي بالطبع أن لن تكون هذه الصعوبات يمكن التغلب عليها، لأن هذا لن يكون من المفيد في حين إجراء البحث. ولكن ما زلنا نعتبر أن المشاكل يمكن أن تنشأ في أي خطوة من خطوات البحث. فمن علامة الباحث المحنك التنبؤ بالمشاكل المحتملة للبحث وتخيل العواقب المترتبة على البدائل المطروحة. يجب على الباحث أن يعرف، على سبيل المثال، عدم إمكانية الوصول إلى أي نوع معين من المعلومات أو طرق معالجة البيانات غير الكافية، هذا قد يؤدي إلى تعديل الإطار العملي أو حتى في الحالات القصوى، إعادة عرض للفرضية. كما يجب على مشروع البحث أن يحصي هذه المشاكل المحتملة وآثارها المحتملة أيضا. يجب على الباحث أن يذكر أيضا حدود المشروع والصعوبات والمشاكل النظرية أو التجريبية التي، لأسباب مختلفة، لا يمكن التغلب عليها من خلال المشروع.

3. الاعتبارات الأخلاقية

إذا تم تطبيق مشروع البحث على البشر بصفة عامة، يجب أن يضمن مقترح البحث بعض القواعد الأخلاقية. يجب على الباحث، لأول مرة، ضمان أنه يمكن الحصول على الموافقة الحرة والمستنيرة من هذه الموضوعات (الافراد أو مجموعات البشر) ؛ هذه القاعدة تتضمن ثلاثة عناصر:

1. ضمان أن الموافقة واضحة و سليمة : وهذا يعني أن الموضوعات يمكن لها أن تقررما إذا كانت ستشارك في البحث أم لا، و هذا بعلم تام لا لبس فيه. للقيام بذلك، المواضيع يجب أن تتلقى جميع المعلومات ذات الصلة بهذا المشروع وأن تفهم الدور الذي سوف تقوم به.

2. ضمان أن الموافقة حرة : يعني عدم وجود أية قيود تمارس على الموضوعات (الافراد أو مجموعات البشر)، وتعطى فترة معقولة من التفكير في موضوع البحث وأن البشر أو الموضوعات يجب أن يكونوا على علم بأنهم قد ينسحبوا في أي وقت من البحث؛

3. ضمان أن الموافقة معبر عنها بوضوح : مطلوب موافقة خطية عندما يستلزم البحث بعض المخاطر (المادية أو المعنوية) لهذا الانسان أو الموضوع.

وهناك قاعدة أخلاقية ثانية تتعلق بالسرية وعدم الكشف عن المعلومات التي تم جمعها. عدم ذكر اسم الشخص مصدر المعلومة : هي الحالة التي يكون فيها الباحث غير قادر على تتبع الارتباط بين المعلومات التي تم جمعها والأفراد مصدر المعلومة. السرية هي الحالة التي يكون فيها الباحث يستطيع أن يقيم العلاقة ولكن يوافق على عدم الكشف عنها ولكن لا يمكن أن نضمن دائما عدم

الكشف عن هوية أحد الموضوعات أو الافراد خلال البحث. في هذه الحالة، فإن الباحث يجب أن يتأكد من أن البيانات سوف تكون مشفرة (مجهولة المصدر). وعلاوة على ذلك، يجب أن تتم حماية البيانات من التعرف عليها، و ذلك ضد السرقة والنسخ أو النشر. إذا تطلب البحث يتم تخزين البيانات على المدى الطويل، يجب أن يتم إبلاغ الموضوعات أو ألافراد بهذا الأمر.

وأخيرا، يجب على الباحث أن يسعى لإظهار أن فوائد البحث تفوق المخاطر التي ينطوي عليها. فوائد البحث ترتبط ارتباطا وثيقا بالجدارة العلمية وصرامة المنهجية وأهمية النتائج. من المعروف أن المخاطر المحتملة للموضوعات أو الافراد تتضمن صحتهم وعافيتهم المادية و المعنوية.

4. الملخص

1. لاستكمال تطور منطقي لمشروع البحث، يجب تحديد نتائج البحث المتوقعة على النحو المبين في نهاية المشروع. عملية البحث يمكن أن تثبت حقيقة صحة أو إبطال هذه النتائج في وقت مبكر.

2. يجب أن نشير أيضا إلى القيود والصعوبات المحتملة في مجال البحث، وذلك لتقييم الأثر على أعمال التحقق من الفرضية واقتراح البدائل، إن وجدت.

3. أخيرا، البحوث التي تتعلق بالإنسان يجب أن تذكر الاحتياطات التي تهدف إلى ضمان الامتثال للقواعد الأخلاقية.

كيفية عرض نتائج البحث المبكرة

1. تأكد من أنك تفهم متطلبات عملية التحقق من الفرضية.

2. معرفة طبيعة المعلومات التي يجب أن يتعامل معها الباحث.

3. تذكر أهداف مشروع البحث ومقارنة النتائج المتوقعة مع هذه الأهداف. وهذا بالطبع لا يفترض أن هذه النتائج يتم الحصول عليها، وإنما لإظهار كيف أن نتائج البحث الفعلية جعلها تتماشى وتؤكد أو، على العكس، تبطل نتائج الدراسات السابقة.

4. التأكيد على أهمية النتائج والفوائد المحتملة للبحث، و ذلك بالإشارة إلى عواقب أي تأكيد أو أي رفض لفرضية البحث.

5. تسليط الضوء على التحديات الرئيسية المتوخاة لجمع المعلومات ومعالجة البيانات في حين يقدم الباحث حلول للصعوبات المتوقعة التي لن تمنع التحقق النهائي من الفرضية.

6. تسطير حالة مفصلة للاحتياطات، و ذلك لضمان الامتثال للقواعد الأخلاقية.

5. مثال توضيحي

معالجة البيانات وبيان عرض النتائج المتوقعة والمبكرة.

تذكير بالعنوان

استخدام استطلاعات الرأي من قبل السياسيين.

تذكير بالخطوة السابقة

لقد اخترنا استخدام استراتيجيتين تكميليتين لاختبار فرضيات البحث لدينا: الدراسة الارتباطية ودراسة الحالة. الدراسة الارتباطية أو التلازمية تهدف لدراسة علاقة التباين في الاتفاق أو الاختلاف بين استطلاع الرأي والسياسة العامة للدولة على عدد كبير من الحالات، و ذلك بعزل مجموعة من المتغيرات التفسيرية لهذه العلاقة. نتستخدم دراسة الحالة للتحقق من معقولية المنهج النظري لشرح العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة للدولة.

ممعالجة بيانات التحليل الكمي

بعد تحديد كل استطلاعات الرأي المتعلقة بسياسة معينة للفترة المؤرخة بين 1993-1999، سوف نحسب القيادة الغالبة للرأي العام ومعدل عدم الاستجابة في كل استطلاع رأي. ثم يتم إقران الأغلبية أو القيادة الغالبة للرأي العام نحو إعادة النظر في كل مسألة من مسائل استطلاع الرأي لاتجاه قرار الحكومة بشأن هذه المسألة خلال اثني عشر شهرا التالية لهذا الاستطلاع . حالة لا قرار تعني أنها تسير في اتجاه الوضع الراهن ؛ وبالتالي يمكننا تحديد ما إذا كان هناك اتفاق أو اختلاف بين قرار الحكومة و نتيجة استطلاع الرأي.

للتأكد من أن نتائج استطلاع الرأي وقرارات الحكومة هي تقريبا في نفس الفترة، سنتفقد قرارات الحكومة خلال الإثني عشر شهرا التالية لكل استطلاع رأي. وفي حالة ما إذا كان السؤال نفسه يتكرر مع كل استطلاع رأي عدة مرات في العام نفسه، سنأخذ متوسط نتائج السنة لتجنب احتمال أن هذه المسألة يمكن أن تكون في حالة اتفاق أو اختلاف مع قرار الحكومة.

رأينا في الإطار العملي للدراسة أنه من الضروري تحديد مستوى أهمية أو معنى أو قل الدلالة الاحصائية للقيادة الغالبة للرأي العام، ذلك من خلال تحديد هامش الخطأ في اختيار العينات في استطلاعات الرأي. سوف نحدد هامش الخطأ عند خمسة في المائة، مما يعني أن الحالات التي تشير إلى الاختلاف في النسب بين الأغلبية والأقلية يساوي أو أكبر من خمسة في المائة سيتم تحليلها.

الاختبارات الإحصائية

سنجري سلسلة من الاختبارات الإحصائية لتحديد ما إذا كانت الارتباطات المفترضة بين المتغيرات التابعة والمستقلة الموجودة في الإطار العملي ذات دلالة إحصائية أو هي نتيجة للصدفة. على وجه الخصوص، اختبارات الارتباط تكون (Chi مربع) واختبار دالة الانحدار.

معالجة وتحليل البيانات النوعية

وبعد أن تم تجميع وتأريخ نتائج استطلاعات للرأي حول الإجراءات الأخيرة لحفظ السلام في الولايات المتحدة وكندا وبعض الدول ألأوروبية سوف نحصي القيادة الغالبية العظمى لاستطلاع الرأي، ونسبة عدم الاستجابة ومعدل التغير في الرأي العام لكل تدخل. سنقتفي بالتفصيل عملية حفظ السلام، وذلك من حيث تنفيذ كل الإجراءات في كل بلد من البلدان لتحديد الجهات المعنية والقضايا الخاصة بكل عملية مغطاة من عمليات حفظ السلام في العالم. سوف نتتبع التطورات داخل كل تدخل، التي من المرجح أن توجه اهداف كل تدخل دولي. وبعد ذلك يتم مقارنة المعلومات الوثائقية وتستكمل مع نتائج المقابلات.

طريقة تصنيف المعلومات المجمعة تتم بأخذ الملاحظات الوصفية والمنهجية والنظرية. البيانات الوصفية تستخدم لوصف بأكبر قدر ممكن سياق كل حالة وسلوك الجهات المعنية في كل حالة. البيانات أو الملاحظات النظرية تسمح لنا بإقامة روابط بين الظواهر ألمرئية، مما يسمح التحقق من معقولية فرضيات التفسير التي تم اقتراحها أو نشير إلى تفسيرات جديدة. الملاحظات المنهجية تسمح بتحديد الصعوبات التي تواجه تطبيق الإطار العملي للدراسة وشرح، إن وجدت، لماذا النتائج الملاحظة تختلف عن النتائج المتوقعة؟

على عكس التحليل الكمي والذي سوف يركز على العلاقة بين التباين التشاركي (co-variation) بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة من الاطار العملي، سوف تركز دراسة الحالة على التحليل النوعي على المتغيرات الوسيطة و متغيرات جهد تعبئة الرأي العام (متغير سابق) في الإطار العملي للدراسة. دراسة الحالة تأخذ شكل تحليل اصطناعي أو تركيبي (synthétique)، وهذا يعني أنه لن يكون بد من أن نفرق بين المتغيرات التابعة و المتغيرات المستقلة.

النطق بالنتائج المتوقعة

التحليل الكمي ينبغي أن يوفر بعض الإجابات على السؤال الفرعي الأول الذي مفاده : هو أن قرارات الحكومة تميل إلى الاتفاق مع نتائج استطلاعات الرأي ؛ التحليل الكمي أيضا يسمح لنا أن نفهم بشكل أفضل بعض العوامل التي تفسر العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة للدولة.

التحليل عن طريق دراسة الحالة يجب أن يقدم إجابات للسؤالين الإضافيين اللذين رفعناهما في نهاية مرحلة صياغة المشكلة. السؤال الأول يمس العلاقة السببية بين الرأي العام الشعبي وقرارات النخب الحاكمة. السؤال الثاني يتعلق بأسباب تجاهل صانعي السياسات العامة للدولة لتطلعات الرأي العام في

قضية سياسية ما ؛ أو أن صانعي القرار السياسي يسيئون تفسير استطلاعات الرأي، ذلك لأنها تفضل استخدام مصادر أخرى للمعلومات غير صناديق الاقتراع لبناء تفسير للرأي العام الشعبي.

قيود الدراسة

مساهمة نتائج استطلاع الرأي العام في صون الديمقراطية هي مسألة معقدة تحتوي على العديد من الجوانب النظرية والتجريبية. لقد اخترنا علاج سوى جزء من المشكلة (أي استخدام نتائج االستطلاع الرأي من قبل صانعي السياسات العامة للدولة) لأنه بدا لنا أنها مهمة وذات صلة. لذا مشروع بحثنا هذا لديه قيود. وبالتالي، فإننا قد تجاهلنا بعض القضايا، على سبيل المثال، الصناعة والتفسير العلمي لاستطلاعات الرأي و مساهمتها في تسييس النقاش لدى عامة الشعب في الدولة. قيد أو حد آخر من حدود الدراسة هو أننا افترضنا أن الرأي العام الشعبي هو مصدر قوة عقلانية بشكل جماعي.

لا تتم مشاركة هذا الافتراض بالضرورة لجميع الباحثين المهتمين بالرأي العام. بعض المراقبين (هم أقلية) يعتقد في الحقيقة أن الرأي العام يتغير وغير عقلاني جدا ليستحق دراسة تأثيره المحتمل على سلوك صانعي السياسات العامة للدولة. مسألة ما إذا كان الرأي العام عقلاني أم لا يثير مناقشات نظرية مثيرة للاهتمام. هذه المناقشات تقودنا بعيدا جدا عن هدفنا من البحث، وهذا هو السبب في أننا اخترنا عدم ذكرها.

الاعتبارات الأخلاقية

مشروع البحث يشمل عدة لقاءات مع صناع القرار السياسي. قبل الشروع في المقابلات، نحتاج إلى التأكد من أن نحصل على الموافقة الحرة والمستنيرة من الموضوعات (هنا، صناع القرار السياسي) وضمان السرية وعدم الكشف عن المعلومات التي تم جمعها من عندهم ؛ يجب الحصول على الموافقة الكتابية من طرف الموضوعات (صناع القرار السياسي) قبل كل مقابلة. يتعين على الباحث أن يعد نموذجا من وثيقة الموافقة ليتم تسليمه للموضوعات (صناع القرار السياسي) لإمضائه.

BIBLIOGRAPHIE

1) AKTOUF, Omar, Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations, Sillery, Presses de l'Université du Québec/Presses H.E.C, 1990.

2) BIZE, P. R., P. GOGUELIN et R. CARPENTIER, Le penser efficace, tome II, La problématique, Paris, Société d'édition d'enseigne- ment supérieur, 1967.

3) CONTANDRIOPOULOS, André-Pierre et al., Savoir préparer une recherche, la définir, la structurer, la financer, Montréal, Les Presses de l'Université de Montréal, 1990.

4) DÉPARTEMENT DE SCIENCE POLITIQUE, Guide pour la présentation des travaux de recherche, Québec, Laboratoire d'études politiques et administratives de l'Université Laval, 1985.

5) DESLAURIERS, Jean-Pierre, Recherche qualitative. Guide pratique, Montréal, McGraw-HiII, 1991, p. 33-41.

6) FOX, William, Statistiques sociales, traduit et adapté par Louis M. IN'IBEAU, Québec, Les Presses de l'Université Laval, Bruxel- les, De Boek, 1999.

7) GAUTHIER, Benoît (sous la direction), Recherche sociale. De la problématique à la collecte des données, 3e éd. revue et augmentée, Québec, Presses de l'Université du Québec, 1997.

8) GRAWITZ, Madeleine, Méthodes des sciences sociales, I Oe édition, Paris, Dalloz, 1996.